

المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات
في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم
الإيكولوجية


الاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي للعلوم
والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات
النظم الإيكولوجية
الدورة التاسعة

بون، ألمانيا، 3-9 تموز/يوليه 2022

البند 7 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تقييم المعارف: تقرير تحديد النطاق للتقييم المنهجي
لأثر قطاع الأعمال واعتماده على التنوع البيولوجي
وعلى الإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر

تقرير تحديد النطاق للتقييم المنهجي لأثر قطاع الأعمال واعتماده على التنوع البيولوجي وعلى
الإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر ومقترحات لتبسيط عمليات تحديد النطاق في المستقبل
في إطار المنبر

مذكرة من الأمانة

مقدمة

1- في الفقرة 4 من الفرع ثانياً من المقرر م.ح.د-1/7، وافق الاجتماع العام على عملية تحديد النطاق لإجراء
تقييم منهجي لأثر قطاع الأعمال واعتماده على التنوع البيولوجي وعلى المساهمات التي تقدمها الطبيعة لصالح
الناس، وفقاً لإجراءات إعداد نواتج المنبر المبينة في المرفق الأول للمقرر م.ح.د-3/3 واستناداً إلى تقرير تحديد
النطاق الأولي للتقييم، المبين في الفرع رابعاً من التذييل الثاني للوثيقة IPBES/7/6، وقرر النظر في إجراء التقييم
على مدى سنتين باتباع نهج مسار سريع.

2- وفي الفقرة 6 من الفرع ثانياً من المقرر م.ح.د-1/8، طلب الاجتماع العام إلى المكتب، بالتشاور مع
فريق الخبراء المتعدد التخصصات، استعراض عمليات تحديد النطاق في هيئات أخرى مثل الهيئة الحكومية الدولية
المعنية بتغير المناخ، بغية تقديم مقترحات لتبسيط عمليات تحديد النطاق في المستقبل في إطار المنبر.

3- وسيدعى الاجتماع العام إلى الإحاطة علماً بالمقترحات المتعلقة بتبسيط عمليات تحديد النطاق في
المستقبل في إطار المنبر، والمبينة في الفرع الأول أدناه، والنظر في تقرير تحديد النطاق الوارد في مرفق هذه
المذكرة، والبت في بدء إجراء التقييم.

أولاً- مقترحات لتبسيط عمليات تحديد النطاق في المستقبل في إطار المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

- 4- استجابة لطلب الاجتماع العام، قارن المكتب، بالتشاور مع فريق الخبراء المتعدد التخصصات، شكل وهيكل تقارير تحديد النطاق للتقييم المواضيعي للروابط المتبادلة بين التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والصحة (تقييم الصلة) والتقييم المواضيعي للأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي، ومحددات التغيير التحويلي وخيارات تحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي (تقييم التغيير التحويلي) والتقييمات السابقة للمنبر مع الفصل الذي يوجز مساهمات الفريقين العاملين الأول والثاني في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (المشار إليه فيما يلي باسم "الخطوط العريضة للفصل")، والتي تستخدم كتقارير لتحديد نطاق.
- 5- وتم تحديد الفروق التالية:
- 6- تشير الخطوط العريضة للفصل إلى أن معدي التقرير سيعتبرونها إرشادية. ولا تتضمن وثائق تحديد النطاق المعدّة من المنبر مثل هذه المذكرة.
- 7- الخطوط العريضة للفصل موجزة جدا وفي شكل قائمة من رؤوس أقلام، تبيّن مواضيع كل فصل وفرع، دون ترتيب معين. وتتضمن الخطوط العريضة للفصل المتعلقة بمساهمات الفريقين العاملين الأول والثاني حوالي 1 200 و 2 000 كلمة على التوالي. وبالمقابل، احتوت تقارير المنبر المتعلقة بتقييم الصلة وتحديد نطاق تقييم التغيير التحويلي على ما يقارب 6 200 كلمة.
- 8- تحدد الخطوط العريضة للفصل الخاص بمساهمة الفريق العامل الثاني حدودا لعدد الصفحات لكل فرع من فروع مساهمة هذا الفريق. ولم تقدم تقارير تحديد النطاق الصادرة عن المنبر حتى الآن هذه المعلومات.
- 9- تتضمن الخطوط العريضة للفصل مرفقات مقترحة، بما في ذلك مرفق يتضمن قائمة بمعدي التقييم ومراجعيه. ولم تقدم تقارير تحديد النطاق الصادرة عن المنبر حتى الآن هذه المعلومات.
- 10- وكان تقرير تحديد النطاق للتقييم العالمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (انظر المقرر م.ح.د-1/4، المرفق الأول)، يتضمن حوالي 6 000 كلمة، بطول مماثل لطول تقييمات الصلة والتغيير التحويلي. وكانت تقارير تحديد النطاق الأولية التي أعدها فريق الخبراء المتعدد التخصصات لتقييم التلقيح والملقحات وإنتاج الغذاء ولتقييم سيناريوهات ونماذج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية أكثر إيجازاً، حيث بلغ عدد الكلمات 1 700 تقريبا لكل منهما. وتضمنت فروعاً عن النطاق، والأساس المنطقي، والافتراضات، والمنفعة (في حالة تقييم التلقيح) وخطوطاً عريضة للفصل، بما في ذلك فقرة موجزة عن محتوى كل فصل. ولم تتضمن فروعاً تتضمن أسئلة شاملة (أدرجت أولاً في تقرير تحديد النطاق للتقييم العالمي) أو بشأن النهج المنهجي (أدرجت أولاً في تقرير تحديد النطاق لتقييم الاستخدام المستدام للأنواع البرية).
- 11- واستناداً إلى المعلومات المبينة في الفقرات السابقة، يوصي المكتب، بالتشاور مع فريق الخبراء المتعدد التخصصات، بأن تقارير تحديد النطاق في المستقبل ينبغي:
- 12- أن تكون أقصر (بحيث لا تتجاوز 3 000 كلمة كحد أقصى، على سبيل المثال) وبالتالي تشمل فروعاً أقل وأقصر.
- 13- أن تتضمن حدوداً إرشادية لطول الموجز الخاص بمقرري السياسات والفصول، والتي ستختلف تبعاً لطبيعة التقييم.
- 14- ومن شأن تقارير تحديد النطاق الأقصر أن تتيح لمعديها مزيداً من المرونة في وضع تقييم يتماشى مع أحدث المعارف العلمية المتاحة مع تقليل الوقت اللازم لاستعراضها والموافقة عليها في الاجتماع العام.
- 15- وقد طبقت التوصيات المذكورة أعلاه بالفعل على مشروع تقرير تحديد النطاق لتقييم قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي (انظر المرفق بهذه الوثيقة).

ثانياً - تحديد النطاق للتقييم المنهجي لأثر قطاع الأعمال واعتماده على التنوع البيولوجي وعلى الإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر

16- استجابة للفقرة 4 من الفرع ثانياً من المقرر م.ح.د-1/7، أعد فريق الخبراء المتعدد التخصصات، بمساعدة فريق خبراء، تقرير تحديد النطاق لتقييم قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، الوارد في مرفق هذه المذكرة. ويمكن الاطلاع على لمحة عامة عن العملية المتبعة في إعداد تقرير تحديد النطاق في الوثيقة IPBES/9/INF/10.

17- وكما لوحظ سابقاً في الوثيقة IPBES/8/INF/7 بشأن التقدم المحرز في تحديد نطاق التقييم المنهجي لأثر قطاع الأعمال واعتماده على التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس، فقد اقترح تأجيل بدء تقييم قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي إلى حين انعقاد الدورة العاشرة للاجتماع العام. ويرد جدول زمني محتمل للتقييمات حتى عام 2030 في الوثيقة IPBES/9/12.

تحديد النطاق للتقييم المنهجي لأثر قطاع الأعمال واعتماده على التنوع البيولوجي وعلى الإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر

أولاً- النطاق، والأساس المنطقي، والجدول الزمني والتغطية الجغرافية، والأسلوب المنهجي

ألف- النطاق

1- الهدف من هذا التقييم المنهجي هو تعزيز قاعدة المعارف لدعم الجهود التي يبذلها قطاع الأعمال لتحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة وتوفير معلومات لتسترشد بها الاتفاقات والعمليات والجهود البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وسيصنف التقييم أوجه الاعتماد وتأثير قطاع الأعمال على التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس، والتي تشمل خدمات النظم الإيكولوجية وغيرها من المفاهيم المماثلة؛ وتقييم معايير ومؤشرات قياس أوجه الاعتماد والآثار هذه؛ وتقييم خيارات اتخاذ إجراءات من جانب الأعمال التجارية وغيرها، بما في ذلك الحكومات والقطاع المالي والمجتمع المدني، التي تتفاعل مع قطاع الأعمال.

باء - الأساس المنطقي

2- إن إشراك الأعمال التجارية والقطاع المالي في الجهود الرامية إلى حفظ التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة ذات الصلة لصالح الناس واستخدامها على نحو مستدام أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي، والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 والالتزامات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وتعتمد الأعمال التجارية المختلفة على التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس وتستفيد منها بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة، ولها مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية على كل من التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس.

3- ويعد تحسين فهم وإدراك أوجه الاعتماد وآثار الأعمال التجارية على التنوع البيولوجي وتحسين المفاهيم والمنهجيات، بما في ذلك أدوات قياس أوجه الاعتماد والآثار هذه والإبلاغ عنها، أمراً مهماً لتمكين الأعمال التجارية من فهم المخاطر (المادية والانتقالية والنظامية) والفرص، وتقييم أداؤها ورصده. ويعد تحسين الفهم والإبلاغ المنهجي أمرين مهمين لتعزيز المساءلة العامة والشفافية، وتحسين معرفة المستهلكين بأوجه الاعتماد والآثار، وتهيئة بيئة تمكينية للسياسات، وإبلاغ الوكالات التنظيمية، وتوجيه قرارات التمويل والاستثمارات. وقد ظهرت مبادرات لدعم هذه الجهود، إلا أنّ هناك نهجاً متضارباً، وثغرات عديدة، ولا توجد معايير متفق عليها لمعالجة أوجه الاعتماد والآثار على التنوع البيولوجي، والأثر التراكمي والأثر غير المباشر من خلال سلاسل التوريد، وآثار التجارة أو الاستبدال.

4- ويوفر الاتساق في الإبلاغ عن أوجه الاعتماد والآثار الذي يأخذ في الحسبان عوامل خاصة بكل منطقة وعوامل خاصة بكل قطاع أعمال أساساً لإجراء مقارنات لأداء قطاع الأعمال مع الأهداف والغايات المتعلقة بالتنوع البيولوجي بمرور الوقت، وكذلك لإجراء مقارنات بين مختلف الجهات الفاعلة والأنشطة. وتعد المقاييس والمؤشرات المصادق عليها والموحدة والخاصة بكل قطاع أعمال مهمة لإدارة بيئية فعالة وشفافة وقوية.

جيم- الجدول الزمني والتغطية الجغرافية

5- سيكون التقييم عالمياً في نطاقه وسيعالج القضايا المتعلقة بجميع القطاعات الرئيسية وأنواع الأعمال. وسينظر أيضاً في عمليات التكيف والتطبيقات الإقليمية، بما في ذلك الأمثلة المستمدة من الماضي والحاضر على السواء.

6- وسيجري التقييم على مدى سنتين.

- 7- سيتألف تقرير التقييم من موجز خاص بمقرري السياسات وستة فصول، يتضمن كل منها موجزًا تنفيذياً للنتائج الرئيسية التي تتسم بأهمية أكبر لدى صانعي القرار في القطاعين العام والخاص. وسيشمل التقييم أيضاً بيان الثغرات الرئيسية في المعارف والمنهجيات ومعايير الإبلاغ.
- 8- وسيعتمد التقييم على المنشورات العلمية والمعارف الأصلية والمحلية والمنشورات غير الرسمية، تمثيلاً مع إجراءات إعداد نواتج المنبر⁽¹⁾، بما في ذلك تقييمات المنبر والتقارير ذات الصلة أو غيرها من المواد التي تعدها مبادرات الإبلاغ القائمة والكيانات العامة والخاصة. وسيقدم التقييم دراسات حالة ذات صلة على مختلف المستويات، حسب الاقتضاء.
- 9- وسيكون التقييم متسقاً مع الإطار المفاهيمي للمنبر⁽²⁾.
- 10- وسيضطلع بهذا العمل فريق من الخبراء متعددي التخصصات رفيع المستوى، يشمل ممارسين ذوي خبرة في أوجه الاعتماد والآثار المترتبة على التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس في مختلف قطاعات الأعمال (الرسمية وغير الرسمية على حد سواء)، مثل الغابات، والزراعة والنظم الغذائية، ومصائد الأسماك البحرية ومصائد الأسماك في المياه العذبة وغيرها من استخدامات الأنواع البرية، والمياه، والسياحة، والمستحضرات الصيدلانية، والطاقة، والبنية التحتية، والتعدين. وسيستفيد فريق الخبراء من مصادر متنوعة، مثل الأوساط الأكاديمية، وقطاع الأعمال والصناعة، والحكومة والمجتمع المدني، ومجموعة واسعة من التخصصات مثل المحاسبة، وعلم المناخ، والإيكولوجيا، والاقتصاد، والمالية، والدراسات الجسدية، والهيدرولوجيا، والقانون، وعلوم الإدارة، وتصميم المواد والهندسة، والصحة العامة، وتقييم المخاطر. وسيستفيد الفريق المتعدد التخصصات بدوره من مجموعة متنوعة من مصادر المعارف، مثل معارف تجارية ومالية، ومعارف متعلقة باللوائح التنظيمية والسياسات الحكومية، ومعارف الشعوب الأصلية والمحلية، ومعارف وخبرات في مجال العلوم الطبيعية والاجتماعية.
- 11- وستدعم فرقة العمل المعنية بالمعارف والبيانات الخبراء في عملهم المتعلق بالبيانات والمعلومات وفي تحديدهم للثغرات المعرفية، وستقوم، بعد الموافقة على التقييم، بتعزيز توليد المعارف لمعالجة الثغرات التي تم تحديدها⁽³⁾.
- 12- وسيجري تناول معارف الشعوب الأصلية والمحلية والاستفادة منها في التقييم على نحو يتماشى مع نهج المنبر في الاعتراف بمعارف الشعوب الأصلية والمحلية والاستفادة منها⁽⁴⁾ والتوجيهات ذات الصلة بشأن تنفيذه التي أعدتها فرقة العمل المعنية بمعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية⁽⁵⁾.
- 13- وستدعم فرقة العمل المعنية ببناء القدرات وضع التقييم والأخذ به وفقاً للهدف 2 المتعلق ببناء القدرات لبرنامج عمل المنبر حتى عام 2030 والخطة المتجددة لبناء القدرات⁽⁶⁾.
- 14- وستساعد فرقة العمل المعنية بالأدوات السياساتية والمنهجيات في تحديد أدوات وأطر السياسات ذات الصلة وتقييمها، وستعمل على زيادة أهمية التقييم في مجالي السياسات وقطاع الأعمال واستخدامه في صنع القرار، بمجرد الموافقة عليه⁽⁷⁾.

(1) انظر المقررين م.ح.د- 3/3 وم.ح.د- 3/4.

(2) انظر المقرر م.ح.د- 2/4، المرفق، والمقرر م.ح.د- 1/5، الفرع ثالثاً، الفقرة 9.

(3) يجوز تغيير ولايات فرق العمل في الدورة العاشرة للاجتماع العام.

(4) مبنية في المقرر م.ح.د 1/5، المرفق الثاني.

(5) يجوز تغيير ولايات فرق العمل في الدورة العاشرة للاجتماع العام.

(6) يجوز تغيير ولايات فرق العمل في الدورة العاشرة للاجتماع العام.

(7) يجوز تغيير ولايات فرق العمل في الدورة العاشرة للاجتماع العام.

- 15- وستدعم فرقة العمل المعنية بالسيناريوهات والنماذج استخدام نماذج وسيناريوهات في تقييم أثر قطاع الأعمال على التنوع البيولوجي، ومسارات تحويلية في تحسين التنوع البيولوجي والنتائج في مجال الأعمال التجارية.
- 16- وسيجري ضمان التنسيق والتيسير بين هذا التقييم وتقييم الصلة وتقييم التغيير التحويلي للتمكين من تحقيق أوجه التآزر والتكامل ولتجنب الازدواجية في النطاق والعمل.
- 17- وسيتاح الموجز الخاص بمقرري السياسات، الذي سيتناول صانعي القرار في القطاعين العام والخاص على السواء، بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست، وسيُطبع عند الطلب، إذا سمحت الموارد بذلك.
- 18- وينبغي أن يظل طول الموجز الخاص بمقرري السياسات ضمن حد أقصى للكلمات يبلغ حوالي 8 500 كلمة (إرشادية)⁽⁸⁾. وترد أيضاً حدود الكلمات الإرشادية لكل فصل في الفرع ثانياً أدناه.
- 19- وسيُضطلع بالاتصال والتوعية منذ البداية وأثناء إعداد التقييم لتعزيز التواصل مع أوساط المعرفة الأوسع نطاقاً والمستخدمين النهائيين للتقييم.
- 20- وستقدم الدعم التقني وحدة دعم تقني تعمل بتعاون وثيق مع أفرقة الخبراء وتعد تقييمات أخرى للمنبر ومع فرق العمل التابعة للمنبر ووحدات الدعم التقني التابعة لكل منها.

ثانياً - الخطوط العريضة للفصل

- 21- **الفصل 1: تحديد الإطار العام.** (الطول الإرشادي ~ 10 200 كلمة) سيبين الفصل 1 الغرض من التقييم والجمهور المستهدف. وسيقدم القضايا التي سيتم تقييمها في الفصول التالية وسيناقش الروابط بين هذا التقييم وتقييمات المنبر الأخرى ذات الصلة، والطرق التي يرتبط بها هذا التقييم بالإطار المفاهيمي للمنبر وتحقيق رؤية التنوع البيولوجي لعام 2050 وأهداف التنمية المستدامة.
- 22- وسيقدم الفصل 1 أيضاً تصنيفاً لمختلف قطاعات الأعمال التجارية، بما في ذلك القطاعات الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية على السواء، وسيستخدم هذا التصنيف في جميع مراحل التقييم، مع الإشارة إلى التصنيفات القائمة. وسيحدد إطار العلاقة بين أوجه اعتماد وآثار قطاع الأعمال على التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس، ولكنه سيؤجل إلى فصول لاحقة التوسع في تحديد تصنيفات لأوجه الاعتماد (الفصل 2) والآثار (الفصل 3). وسيسلط الضوء على القضايا الرئيسية ويقدم تعاريف للمصطلحات الهامة في سياق استخدامها في التقييم، مثل مصطلح "أوجه الاعتماد المباشرة وغير المباشرة".
- 23- **الفصل 2: كيف يعتمد قطاع الأعمال على التنوع البيولوجي؟** (الطول الإرشادي ~ 12 750 كلمة) سيبين الفصل 2 الطرق المختلفة التي تعتمد بها الأعمال التجارية على التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس، مع الإشارة أيضاً إلى أوجه التآزر والمقايضات المحتملة مع الأهداف المجتمعية الأخرى. وسيحدد أمثلة ملموسة لكل من أوجه الاعتماد النوعي والكمي، ويبين الطرق التي يمكن أن يوفر بها حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام منافع وفرصاً لتحقيق الاستدامة الطويلة الأمد على مستوى قطاع الأعمال وعلى المستوى المجتمعي والبيئي، وكيف أن فقدان التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس يولد مخاطر تهدد قطاع الأعمال والتمويل والمجتمع. كما سيقدم تصنيفاً لأوجه اعتماد الأعمال التجارية من مختلف الأنواع والأحجام على التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس. وسيبين الفصل مختلف الأساليب والنهج القائمة التي يمكن استخدامها أو التي استخدمت من قبل لتحديد أوجه اعتماد قطاع الأعمال على التنوع البيولوجي ومساهمة الطبيعة لصالح الناس والاعتماد المتبادل بين هذه العناصر، وسيحدد السمات المشتركة لتلك النهج، والاختلافات الهامة في

(8) يُعبر عن الحدود الإرشادية لطول الموجز الخاص بمقرري السياسات وفصول التقييم في عدد من الكلمات. وهي تستبعد المنشورات المشار إليها والأشكال والجداول. ولأغراض الإحالة، تتضمن الصفحة المعدلة التي تحتوي على عمودين من النص حوالي 850 كلمة ومن ثم، فإن الحدود المشار إليها للموجز الخاص بمقرري السياسات والفصول سوف تتوافق مع العدد التالي من الصفحات المعدلة: الموجز الخاص بمقرري السياسات: 10 صفحات؛ الفصل 1: 12 صفحة؛ الفصل 2: 15 صفحة؛ الفصل 3: 15 صفحة؛ الفصل 4: 24 صفحة؛ الفصل 5: 18 صفحة؛ الفصل 4: 24 صفحة.

التأطير والتعاريف، والمتطلبات من البيانات ومجموعات البيانات المشتركة، ومدى استيعابها حتى الآن وآثارها من حيث صنع القرار من قبل الأعمال التجارية والمستثمرين والمستهلكين والحكومات والمجتمع المدني.

24- وسيحدد الفصل 2 أيضاً المسائل التي تنشأ عند توصيف أوجه الاعتماد، مثل توصيف أوجه الاعتماد المباشرة وغير المباشرة، وأوجه الاعتماد الناشئة على طول سلسلة التوريد، والطريقة التي تتأثر بها أوجه الاعتماد بالسياسات واللوائح التنظيمية أو تنشأ عن هذه السياسات واللوائح، وسلوك المستهلك، والنطاقات المكانية والزمنية لأوجه الاعتماد، وأوجه التضارب المحتملة بين أوجه الاعتماد على مساهمات الطبيعة لصالح الناس، وحفظ التنوع البيولوجي واستعادته، وسبل معالجة قضايا العدالة البيئية والمساواة والإنصاف الناجمة عن أوجه الاعتماد.

25- **الفصل 3: كيف يؤثر قطاع الأعمال على التنوع البيولوجي؟** (الطول الإرشادي ~ 12 750 كلمة) سينظر الفصل 3 في الطرق التي تؤثر بها الأعمال التجارية على التنوع البيولوجي وعلى مساهمات الطبيعة لصالح الناس، مع مراعاة المحركات المباشرة وغير المباشرة التي يحدث من خلالها هذا التأثير. وسيتناول الفصل التعاريف والمفاهيم وطبيعة الأثر، مع وضع تصنيف للآثار. وسيحدد الطرق التي يرتبط بها الأثر بأوجه الاعتماد والمخاطر والفرص وكيف يتقاطع مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وسيحدد التداعيات الناجمة عن تأثير قطاع الأعمال على التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس ويبين الحاجة إلى منهجيات موثوقة لتقييم الأثر وأدوات أخرى.

26- وسيبين الفصل 3 أساليب ونهج تقييم آثار قطاع الأعمال على التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس، بما في ذلك النهج والسيناريوهات الكمية والنوعية والقائمة على البدائل والواضحة مكانياً. وسيحدد السمات المشتركة لهذه المنهجيات والطرق التي تختلف بها، وسينظر في آثار هذه الاختلافات على عملية صنع القرار. وسيبين الفصل مسارات التأثير على التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس من خلال المحركات المباشرة وغير المباشرة، ومن خلال أفضل التقديرات لآثار قطاع الأعمال على التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس.

27- وسيناقش الفصل 3 أيضاً المسائل التي تنشأ عند توصيف الأثر، والتي يمكن أن تشمل تحديد مرجعيات أو غايات يتم على أساسها تقييم مختلف أنواع الأثر؛ وإمكانية حدوث نقاط تحول؛ وحدود تقييم الأثر؛ والاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية؛ والتأثير التراكمي أو المشترك؛ والتأثير الإيجابي والسلبي والمباشر وغير المباشر أو التأثير المستحث؛ وإسناد التأثير. كما سيتم النظر في متطلبات البيانات والحاجة إلى مجموعات بيانات مشتركة وتحليل الحساسية. وسيقيم الفصل أيضاً فائدة النهج التي تستخدمها الأعمال التجارية حالياً لتحديد الأثر.

28- **الفصل 4: الأطر والمقاييس والمؤشرات لقياس اعتماد قطاع الأعمال وتأثيره على التنوع البيولوجي** (الطول الإرشادي ~ 15 300 كلمة) سيستند الفصل 4 إلى الفصلين 2 و3 من خلال تقييم حالة الأطر والمقاييس والمؤشرات ذات الصلة بوصف أوجه اعتماد وآثار قطاع الأعمال على التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس. وسيقدم الفصل جرداً لأطر ومقاييس ومؤشرات أوجه الاعتماد على التنوع البيولوجي وآثاره، بما في ذلك تقييماً لمتانتها العلمية. وسيناقش أيضاً الثغرات الهامة في الأطر والمقاييس والمؤشرات القابلة للتطبيق، وسيضع تصنيفاً لهذه الأطر والمقاييس والمؤشرات، بما في ذلك التعاريف ذات الصلة، ويقدم أدوات لتقييمها.

29- وسيقيم الفصل 4 أيضاً كيفية تمييز مختلف الأطر والمقاييس والمؤشرات المتعلقة بقضايا مثل المحركات المباشرة وغير المباشرة، والأثر التراكمي، والمقاييس المكانية والزمنية (القصيرة والطويلة الأجل)، والمقياس الواحد مقابل مجموعات المقاييس والمؤشرات، والمقياس القابل للتطبيق (الموقع، والمناظر الطبيعية، والشركات، والحافطة، والمنتج، وسلسلة التوريد، وسلسلة القيمة)، والهدف والجمهور (الإدارة مقابل الإفصاح، والطابع الداخلي مقابل الطابع الخارجي) وأساليب التقييم المختلفة (بما في ذلك المستمدة من الشعوب الأصلية ومنهجيات المجتمعات المحلية)، مستشهدة بالأعمال المستمدة من تقدير القيم في إطار المنبر. واعترافاً بأن قياس التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس على مختلف النطاقات المكانية والزمانية يمثل تحدياً، وأنه لا يوجد إطار أو مقياس أو مؤشر واحد "يناسب الجميع"، يتوافق مع جميع السياقات، سيحدد الفصل معايير لتحديد أطر ومقاييس ومؤشرات مفضلة أو مناسبة وعملية وقائمة على معارف علمية لمختلف السياقات.

30- وسيقدم الفصل أيضاً إرشادات بشأن الاستخدام المناسب للأطر والمقاييس والمؤشرات من جانب الأعمال التجارية وصناع القرار والقطاع المالي وغيرهم، بغرض قياس أداء قطاع الأعمال في إدارة أوجه الاعتماد على التنوع البيولوجي وآثاره عليها. وسيقدم الفصل أمثلة على الطرق التي طبقت بها الأطر والمقاييس والمؤشرات، مسلطاً الضوء على التحديات المرتبطة باستخدامها، بما في ذلك الأثر التراكمي ونقاط التحول، وتكاليف القياس، وإمكانية الحصول على البيانات، والثغرات في البيانات والمعارف.

31- وسيوضح الفصل 4 أيضاً كيفية رسم خريطة الأطر والمقاييس والمؤشرات المختلفة للإطار المفاهيمي للمنبر، وسيوضح الطرق التي تستخدم بها الأطر والمقاييس والأدوات المختلفة لتقييم مساهمة قطاعات الأعمال في أهداف التنمية المستدامة، ورؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي، والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

32- **الفصل 5: الأعمال التجارية كعوامل رئيسية للتغيير: خيارات اتخاذ إجراءات من جانب الأعمال التجارية** (الطول الإرشادي ~ 20 400 كلمة) سيتناول الفصل 5 دور ومسؤولية الأعمال التجارية في التغيير التحويلي من أجل مستقبل مستدام. وسوف يبين التحديات والفرص المتاحة لاتخاذ إجراءات من جانب الأعمال التجارية في مختلف القطاعات، باستخدام تصنيف القطاعات الوارد في الفصل 1. وسيشمل مناقشة الحواجز الرئيسية، مثل الثغرات في المعارف والبيانات، وسبل التغلب عليها من خلال اعتماد أفضل الممارسات، والتعاون، وبناء القدرات، والتمويل، وتبادل المعلومات. وسيناقش تأثير المقاييس والمؤشرات التي يتناولها الفصل 4 بشأن النتائج المستدامة للتنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس.

33- وسينظر الفصل 5 أيضاً في دور وفعالية مختلف النهج الرامية إلى تشجيع التغيير، بما في ذلك مخططات إصدار الشهادات، ومعايير الامتثال، والتسلسل الهرمي لإجراءات التخفيف، والمبادئ التوجيهية القطاعية، وأفضل الممارسات الإدارية، والنظم المحاسبية البيئية أو التنوع البيولوجي المبتكرة، ونماذج الأعمال الجديدة، والتكنولوجيات الجديدة. وسيتناول الفصل أيضاً أوجه التآزر بين النهج والأدلة على مدى فعالية الآثار الكلية لمجموعات النهج في تحقيق التغيير التحويلي. وسيقدم الفصل أمثلة على التعاون في الروابط الصناعية، وعبر سلاسل التوريد، مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وبين الأعمال التجارية داخل القطاعات وعبرها الذي يعزز التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس. كما سيبحث في كيفية تأثير نهج الاستدامة (مثل الاقتصاد الأخضر الدائري والتجارة والابتكار المستدامين) والإجراءات التي تتخذها الأعمال التجارية على المعايير الاجتماعية وأنماط الاستهلاك والإنتاج والسياسات، وبيان وقع هذا التأثير، الإيجابي والسلبي على حد سواء، على التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس.

34- وسيسلط الفصل 5 الضوء على الفرص الرئيسية المتاحة للأعمال التجارية (حسب القطاع) لتحسين أدائها، بما في ذلك دور المساءلة وإعداد التقارير، وتحقيق التوافق بشكل أفضل مع الالتزامات الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والاستدامة والتنوع البيولوجي.

35- **الفصل 6: إنشاء بيئة مؤاتية لأعمال تجارية: خيارات لاتخاذ إجراءات من جانب الحكومات والقطاع المالي والمجتمع المدني.** (الطول الإرشادي ~ 20400 كلمة) سيقدم الفصل 6 ما يمكن للحكومات والقطاع المالي والمجتمع المدني، بما في ذلك المستهلكون، القيام به لتمكين وتحفيز حدوث تغيير مجد في قطاع الأعمال للحفاظ على التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس. وتعمل مؤسسات الأعمال التجارية ضمن سياق مجتمعي وقانوني أكبر ويمكن أن تؤثر في السياسات الحكومية والعمليات المؤسسية والمعايير الثقافية والسياسات والحوافز المالية، والرخص الاجتماعية للعمل، كما يمكن أن تتأثر بهذه العناصر.

36- وسيسلط الفصل 6 الضوء أيضاً على الطرق التي يمكن بها للحكومات الوطنية والمنظمات الدولية إصلاح السياسات الحالية أو سن سياسات جديدة لتوفير حوافز إيجابية بغرض تعزيز التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس والحد من الحوافز السلبية. كما سيناقش الدور الذي يمكن أن تؤديه الحكومات في تصميم البنية التحتية وفي التنظيم والرصد وفي عملية الشراء لتعزيز التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس.

37- وسوف يستكشف الفصل 6 تأثير القطاع المالي على الأعمال التجارية وعلى أنواع مختلفة من المؤسسات المالية من خلال أداء أسواق رؤوس الأموال، وتأثير المقرضين والمستثمرين (سواء بشكل مباشر أو من خلال أسواق الملكية)، وتأثير قطاع التأمين، وتأثير المحللين الماليين، وما إذا كان القطاع المالي يدمج التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس في عملياته. كما سيقوم الفصل عددا من النهج القائمة التي تهدف إلى الحد من التأثير السلبي وتعزيز التأثير الإيجابي على التنوع البيولوجي، مثل تصنيفات الحوكمة الاجتماعية البيئية وصناديق التأثير والمشاركة والفرز الاستبعادي.

38- وسيصف الفصل 6 دور المنظمات غير الحكومية، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية والمستهلكين، في رصد سلوك الحكومات والشركات وفي زيادة الوعي بالاعتماد على الأعمال التجارية، والآثار والمخاطر المرتبطة بفقدان التنوع البيولوجي. كما سيحدد أمثلة على شراكات متعددة أصحاب المصلحة (الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية) تعزز الأعمال التجارية التي تدعم التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة لصالح الناس.

ثالثاً- الجدول الزمني

39- يعرض الجدول أدناه الجدول الزمني العام للتقييم.

التاريخ	الإجراءات
2022	
الربع الثالث	سيتم دعوة الاجتماع العام، في دورته التاسعة التي ستعقد في الفترة من 3 إلى 9 تموز/يوليه 2022، للموافقة على إجراء تقييم الأعمال التجارية والتنوع البيولوجي ويطلب من الأمانة وضع الترتيبات المؤسسية اللازمة لإيجاد الدعم الفني اللازم لبدء التقييم بعد دورة المنبر العاشرة (المقرر عقدها في نيسان/أبريل أو أيار/مايو 2023)
الربع الثالث	يطلب فريق الخبراء المتعدد التخصصات، من خلال الأمانة، تقديم ترشيحات خبراء، بمن فيهم ممارسون من الأعمال التجارية والقطاع المالي، من قبل الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة
الربع الثالث والرابع	يختار فريق الخبراء المتعدد التخصصات الرؤساء المشاركون لعملية التقييم، ومؤلفين رئيسيين معنيين بالتنسيق، ومؤلفين رئيسيين، ومحري استعراضات، بما يتماشى مع إجراءات إعداد نواتج المنبر، بما في ذلك من خلال تنفيذ إجراء سد الثغرات في مجال الخبرة
نهاية الربع الرابع	يتم إبلاغ المرشحين بقرار الاختيار
2023	
الربع الثاني	اجتماع لجنة الإدارة (الرؤساء المشاركون وأعضاء المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات المعينون من قبل هذه الهيئات لإجراء التقييم) من أجل التخطيط لأول اجتماع للمؤلفين واجتماع تحضيري عبر الإنترنت لأفرقة الخبراء للتحضير لبدء التقييم
الربع الثالث	أول اجتماع للمؤلفين مع الرؤساء المشاركين، والمؤلفين الرئيسيين المعنيين بالتنسيق، والمؤلفين الرئيسيين، ومحري الاستعراضات وأعضاء المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات الذين هم أعضاء في لجنة إدارة التقييم
2024	
الربع الأول إلى الثالث	إعداد المشاريع الأولى للفصول وخطوط عريضة للموجز الخاص بمقرري السياسات

التاريخ	الإجراءات
أواخر الربع الثالث	حلقة عمل عن تقنيات الكتابة للمضي قدماً في إعداد الموجز الخاص بمقرري السياسات مع الرؤساء المتشاركين والمؤلفين الرئيسيين المعنيين بالتنسيق وأعضاء المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات الذين هم أعضاء في لجنة إدارة التقييم
الربع الثاني	الاستعراض الخارجي الأول (8 أسابيع) - تتاح مشاريع الفصول والموجز الخاص بمقرري السياسات لكي تستعرضها الحكومات والخبراء
الربع الثالث	الاجتماع الثاني للمؤلفين مع الرؤساء المتشاركين، والمؤلفين الرئيسيين المعنيين بالتنسيق، والمؤلفين الرئيسيين، ومحري الاستعراضات وأعضاء المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات الذين هم أعضاء في لجنة إدارة التقييم
الربع الثالث	عقب الاجتماع الثاني للمؤلفين، سيعقد اجتماع لإعداد الموجز الخاص بمقرري السياسات مع الرؤساء المتشاركين، والمؤلفين الرئيسيين المعنيين بالتنسيق وأعضاء المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات الذين هم أعضاء في لجنة إدارة التقييم
2025	
أوائل الربع الأول	الاستعراض الخارجي للموجز الخاص بمقرري السياسات
الربع الثاني	حلقة عمل تنظم عبر الإنترنت حول تقنيات الكتابة للمضي قدماً في إعداد الموجز الخاص بمقرري السياسات مع الرؤساء المتشاركين والمؤلفين الرئيسيين المعنيين بالتنسيق وأعضاء المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات الذين هم أعضاء في لجنة إدارة التقييم
الربع الثالث	يضع المؤلفون الصيغة النهائية لمشاريع الفصول ومشروع الموجز الخاص بمقرري السياسات
الربع الثالث	الاستعراض النهائي (6 أسابيع) - إتاحة المشاريع النهائية للفصول والموجز الخاص بمقرري السياسات لكي تستعرضه الحكومات
أوائل الربع الرابع	ينظر الاجتماع العام، في دورته الثانية عشرة، في اعتماد الموجز الخاص بمقرري السياسات وفي قبول الفصول
الربع الرابع	أنشطة الاتصال فيما يتعلق بالتقييم